**تراجع الالتزام بمعاهدة تجارة الأسلحة على في المنطقة العربية**

تُغذّي عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة انتهاكات القانون الدولي الإنساني لاسيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بالأخص في مناطق الصراعات والنزاعات المُسلحة، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان، وسوريا.

وفي هذا الإطار، يجب الاشارة ان الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وكذلك الدول الموقعة عليها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية تواصل نقلها للمعدات العسكرية والذخائر إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي على الرغم من الأدلة الواضحة على جرائمها في قتل المدنيين والهجمات العشوائية على الأعيان المدنية التي تٌعتبر جرائم للحرب، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار إشارة محكمة العدل الدولية إلي احتمالية وقوع إبادة جماعية في غزة، ويخالف ذلك المادتين 6و7 من معاهدة تجارة الأسلحة، والجدير بالذكر أن هناك أكثر من ٦٢٩٧٥ شخصًا قتلوا في هذا النزاع في قطاع غزة من بينهم ١٨٧٩٢ طفلاً و١٢٤٠٠ أمراه والعدد في ازدياد.

ومن بين الدول الأوروبية المٌنضمة إلى المعاهدة، وجدت مؤسسة ماعت ان حكومة سلوفينيا فقط هي من حظرت تصدير واستيراد وعبور المعدات العسكرية من وإلى إسرائيل بشكل كامل،في حين قامت بعض الدول الأخرى بحظر جزئيلبعض صادرات الأسلحة إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي وهي خطوة جيدة على أي حال، ولكن تطالب مؤسسة ماعت بضرورة فرض الحظر الكامل على تصدير الأسلحة لقوات الاحتلال الإسرائيلي حتى تتوقف عن عمليات الإبادة الجماعية التي تقوم بها داخل قطاع غزة.

في المقابل وبالرغم أن المادة 11 من المعاهدة تنص على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف تدابير لمنع تحويل وجهة الأسلحة التقليدية، سواء كانت صادرات أو مرور عابر أو إعادة شحن أو استيراد، إلا أن بعض التقديرات تشير إلى تحويل وجهة الأسلحة لقوات الدعم السريع في السودان، والتي تستخدمها لارتكاب جرائم للحرب وجرائم ضد الإنسانية، لاسيما من دول مثل صربيا وفرنسا وهي دول أطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

يتعين على الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة والبالغ عددها 116 دولة اتخاذ تدابير عاجلة لمنع تحويل وجهة الأسلحة إلى الدول التي لديها تاريخ حافل في توريد الأسلحة إلى مناطق النزاعات المسلحة والتي تقع فيها بانتظام جرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، مع إجراء تقييمات دقيقة للمخاطر قبل الموافقة على أي صفقة أسلحة، مع الأخذ في الاعتبار تاريخها في تحويل وجهة الأسلحة، ومدى التزامها بالقانون الدولي، ويجب أن تكون نتائج هذه التقييمات متاحة للجمهور قدر الإمكان، لضمان الشفافية والمساءلة.

فيما يتعلق بالتصعيد الحالي للأوضاع في سوريا لدي مؤسسة ماعت العديد من المخاوف المتعلقة بتدفق الأسلحة والذخائر بشكل غير مسؤول إلى العديد من الأطراف داخل الأراضي السورية بما في ذلك قوات عشائر البدو في السويداء وبعض العناصر المحلية المحسوبة على أعضاء من طائفة الدروز، وتحصل تلك الأطراف بشكل أساسي على الأسلحة من حكومة الاحتلال الإسرائيلي والحكومة السورية الحالية، مما يؤدي إلي تصاعد أعمال العنف والاشتباكات المميتة ذات الأبعاد الطائفية بما يٌهدد الأمن والسلم داخل سوريا، كذلك يتجدد خطر وقوع تلك الأسلحة في أيادي بعض التيارات الإرهابية أو الجماعات المسلحة التي قد تستخدمها في ارتكاب انتهاكات جسمية للقانون الدولي الإنساني.

ونظرًا للمخاطر الجسيمة والمستمرة على حقوق الإنسان من استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إلى سوريا دون ضوابط مٌحددة، يتعين على جميع الدول الأطراف والموقعة في معاهدة تجارة الأسلحة أن تتوقف فورًا توريدات كافة الأسلحة والذخائر إلى سوريا، في ظل بوادر أزمة إنسانية قد تؤدي إلى مقتل عدد كبير من المدنيين.

في النهاية توصي مؤسسة ماعت الدول الأطراف والموقعة على المعاهدة بضرورة إجراء تقييم دقيق للمخاطر قبل كل عملية تصدير، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الأمنية والإنسانية في الدول المستوردة وكذلك تاريخها في عمليات إعادة تحويل وجهة الأسلحة للدول التي تعاني من الصراعات المسلحة، لضمان عدم وصول هذه الأسلحة إلى أطراف غير مسؤولة قد تستخدمها في انتهاك حقوق الانسان وتعريض حياة المدنيين للخطر.